مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
Violations Documentation Center in Syria

بيان صحفي موجز
حول "مخاوف من نقل محتجزين في السجون المركزية والأفرع الأمنية إلى سجن صيدنايا العسكري تمهيداً للمحاكمات الميدانية"

علمَ مركز توثيق الانتهاكات في سوريا مؤخراً من مصادر عديدة موثوقة ومتطابقة تفيد بأنه تم نقل عشرات المعتقلين من سجون مدنية وأفرع أمنية إلى سجن صيدنايا العسكري الذي يتبع لوزارة الدفاع السورية، وتم نقل المعتقلين من سجني اللاذقية و عدرا المركزيين بالإضافة إلى عدد من المعتقلين الذين تم نقلهم من سجن السويداء المركزي، إلا أن العدد الأكبر من المعتقلين قد تم نقلهم من الأفرع الأمنية إلى سجن صيدنايا العسكري حيث تنتظرهم أحكام قاسية قد تصل إلى الإعدام.

ووفقاً لذات المصدر أن هؤلاء المعتقلين لم تصدر بحق معظمهم بعد أحكام من قبل المحكمة الميدانية وإنما كانوا موجودين بصفة الإيداع لصالح المحكمة، وأضاف المصدر أن خمسة معتقلين ممن نقلوا من سجن عدرا المركزي إلى سجن صيدنايا العسكري كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالسجن المؤبد من قبل المحكمة الميدانية. ويقع سجن صيدنايا العسكري على بعد ٣٠ كم من العاصمة دمشق ويُعد واحداً من أفظع السجون السورية و آخر الوجهات التي تسبق مرحلة المحاكمات الميدانية.

- مركز توثيق الانتهاكات في سوريا يتوجه بمناشدة عاجلة لإنقاذ المعتقلين في قسم الإيداع لصالح المحاكم الميدانية في سجن عدرا المركزي، ويذكر أن هذه المحاكم العسكرية سرية بشكل مطلق ولا يتم إبلاغ المعتقلين حتى بأحكامهم، التي تكون في معظمها أحكاما بالإعدام أو بأحكام السجن المديدة في سجن صيدنايا العسكري و لا تحترم ادنى معايير حقوق الموقوف او المتهم في الدفاع وتوكيل محام عنه.
- إن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، إذ يُدين بأقسى العبارات الاعتقال التعسفي بحق المدنيين واحتجازهم اللاشرعي وامكانية تعرضهم للتعذيب هناك، فإنّه يطالب في الوقت نفسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الإنسانية المعنية بتحمل مسؤلياتها والوقوف على هذا الموضوع وفتح تحقيق فوري، والعمل على مطالبة الحكومة السورية بالإفراج الغير مشروط و الفوري عن المعتقلين.
- يحمل مركز توثيق الانتهاكات، الحكومة السورية المسؤولية عن السلامة الجسدية والنفسية للأشخاص الذين تحتجزهم. ويجب أن تتخذ على الفور خطوات لإطلاق سراح جميع المعتقلين بشكل غير قانوني، و منح آليات الرصد المستقلة وخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية حق الوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز في البلاد. و يجب إلغاء المحاكم التي لا تتوفر بها أي ضمانة للمتهم بدون أي تأخير سواء كانت المحاكم الميدانية أو محكمة الإرهاب أو المحاكم والمجالس الشرعية.
- يشير مركز توثيق الانتهاكات إلى خطورة استمرار عمل المحاكم العسكرية الميدانية المخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني والمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩. والتي تصدر بشكل شبه يومي أحكاماً بالإعدام أو السجن لفترات مديدة. حيث يتم ترحيل المحكومين لاحقاً إلى سجن صيدنايا العسكري أو إلى أماكن احتجاز مجهولة وغير رسمية. ثم تنقطع أخبارهم تماماً. وقد وثق المركز مئات من حالات الموت تحت التعذيب أو الاختفاء القسري وانقطاع الأثر بعد قيام جهات تابعة للحكومة السورية بترحيل محكومي المحاكم العسكرية الميدانية إلى جهات مجهولة.